

Royaume du Maroc  
Conseil National des Droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**06 Mai 2011**  
**6 ماي 2011**

## **Arab human rights groups convene in Nouakchott**

The seventh annual meeting of Arab national human rights organisations wrapped up in Nouakchott last week with an affirmation of the groups' role in protecting civil liberties.

The April 27-28th conference focused on how rights organisations in the Arab world can help monitor and enforce international treaty obligations with respect to human rights. Participants concluded the event with a "Nouakchott Declaration" that emphasised the role national human rights bodies have in implementing rights treaties and developing civil society.

The event was attended by representatives from the Mauritanian Committee for Human Rights, Morocco's National Human Rights Council, the UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), the United Nations Development Program (UNDP), as well as officials from human rights associations in Tunisia, Morocco, Qatar, Algeria, Egypt and Jordan.

The Nouakchott Declaration stressed the need for these organisations to comply with following up on Arab countries' performance under international treaties and to continue their contribution to the UN human rights system.

The declaration also calls for creating a global network of Arab rights groups. According to the closing statement, the mission of the association will be "to co-ordinate efforts, help improve the status of human rights in the Arab world and protect legislations".

The formation of this new network was made imperative by developments in the Arab world, according to Hamoud Ould Nebah, a member of the Mauritanian human rights body. He said this was particularly true in view of popular uprisings in a number of countries in North Africa and the Middle East.

Mauritanian Human Rights Commissioner Mohamed Abdellahi Ould Khatra noted that the summit came at a time when the Arab world was witnessing a surge in public freedoms, freedom of expression and assembly, and freedom of the press.

"The national human rights organisations constitute one of the most important existing mechanisms to promote and protect human rights," he added. "In addition, they have a distinguished standing derived from their independence; something that gave them credibility among all human rights actors."

"The protection of human rights requires independent judiciary, active parliamentary control, just administration, dynamic civil society, and free and responsible media," said United Nations High Commissioner for Human Rights Navi Pillay. "The only thing that should be observed is the respect of international human rights systems."

Political stability and economic development can only take place with the respect of human rights, according to Mauritanian National Human Rights Commission (CNDH) chief Bamariam Baba Koita.

He noted that the results of this meeting must help national organisations' comply with the their obligations; taking down remarks and recommendations of treaty bodies about work plans and training and education programs in the field of human rights, especially on the regional level.

The future of these Arab dialogues would depend on active participation from any structure created to enhance co-ordination and co-operation and the exchange of experiences, said Driss El Yazami, President of the National Human Rights Council in Morocco.

Meanwhile, [Farhat Rajhi](#), President of the High Committee on Human Rights and Fundamental Liberties in Tunisia, said that the creation of an Arab human rights network would boost freedoms and human rights in general and would help consolidate democracy and plurality.

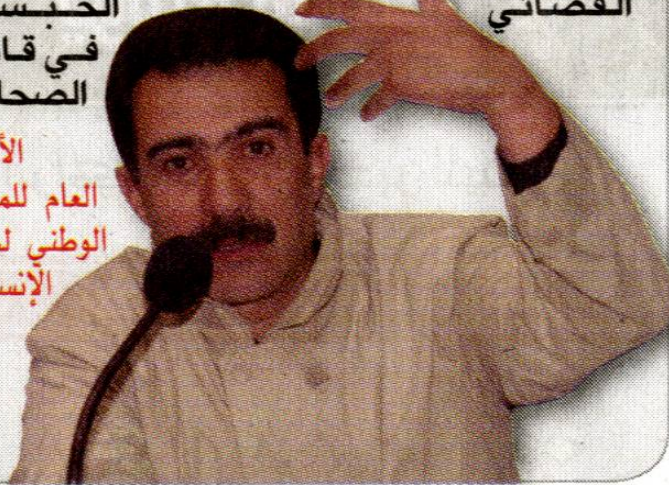
Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

## محمد الصبار: «اعتقال أي صحفي أو محاكمته في حالة اعتقال أمر غير مقبول»

وإن المعطيات التي يتوفر عليها عبارة عن معطيات تم تداولها في الصحافة المغربية. وتابع محمد الصبار قائلا إن «اعتقال أي صحفي أو محاكمته في حالة اعتقال أمر غير مقبول». وأضاف، خلال اللقاء الذي ناقش موضوع دينامية حقوق الإنسان في المغرب، إنه سبق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن تقدم بمذكرة للوزير إدريس جطو، حيث أكد أنه من بين المقترحات التي تضمنتها مقترح يتعلق بإلغاء العقوبات الحبسية في قانون الصحافة.

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في برنامج «ملف للنقاش على ميدي 1 تي في» أنه يراقب محاكمة رشيد نيني، مدير نشر «مجموعة المساء ميديا»، من حيث احترامها مقتضيات المحاكمة العادلة، وأضاف، في جوابه عن سؤال بخصوص قضية اعتقال رشيد نيني، التي تم طرحها في برنامج «ملف للنقاش» على «ميدي 1 تي في»، مساء أول أمس الأربعاء، إنه إلى حد الآن لم يطلع على الملف القضائي

الأمين  
العام للمجلس  
الوطني لحقوق  
الإنسان





**المعتصم :** عندما تتم دسترة هيئة الإنصاف والمصالحة يمكن فتح كل الملفات

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان يراسل وزير العدل بخصوص معتقل تمارة

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن المنظمة مشغلة بالمعتقل السري بتمارة، وستطالب بفتح تحقيق، وستراسل جمعية جمعيات أخرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ورد عليه محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن المجلس راسل وزير العدل في الموضوع، في الوقت الذي أكد مصطفى المعتصم المعتقل السياسي السابق أنه سيخرج في نزهة إلى هذا المعتقل يوم 15 ماي مع حركة 20 فبراير، معتبرا أن الصبار من بين الذين وقفوا خلال 2004 للاحتجاج على هذا المعتقل، مضيفا أنه في الوقت الذي كذبت النيابة العامة وجود هذا المعتقل تقدم الصبار بمجلة قائلا: "إذا لم تكن تعرفه سيد القاضي أنا أنقلك له".

**المقابلة ص : 3**

كشف عبد الكريم المنوزي، مدير الجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في الدار البيضاء، أن الجمعية تستقبل باستمرار ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سابقا، وأيضا ضحايا العهد الجديد، سواء الذين تعرضوا للتعذيب في الشرطة أو أثناء الاعتقال السري، مضيفا أن شهادات الضحايا تكون عن طريق لقاءات مباشرة وعن طريق الصحافة.

وقال المنوزي خلال برنامج ملف للنقاش بـ "قناة ميدي 1 تي" حول "حقوق الإنسان، في سياق المستجدات الدولية والأحداث الأخيرة التي عرفها المغرب" بأن شهادات الضحايا تؤكد أن التعذيب يكون بالضرب المبرح والكهرباء والعزل، معتبرا أن هذا مؤسف ولا يجب أن يبقى. ومن جهته، اعتبر عبد اللطيف الشهبون نائب رئيس

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرسل وزير العدل بخصوص معتقل تمارة

■ تنمة الصفحة -1-

وشدد المعتصم على ضرورة أن لا تشكل أحداث مراكش عائقا أمام الإصلاح، وأن ما جرى للمعتقلين السياسيين من آلام واعتقالات وحل الحزب بشكل ظالم ينتمي إلى الماضي، وأنه عندما تتم دسترة هيئة الإنصاف والمصالحة يمكن فتح كل الملفات، ومتابعة المسؤولين عن هذا الاعتقال، ولكن الأولوية هي إنجاح الأوراش المفتوحة على رأسها الإصلاح الدستوري.

وقال المتحدث ذاته: من أجل الأوليات نطأ جراحنا وآلامنا لأن مستقبل الوطن أهم، وسنكون حاضرين بوعي وحماس وتعبئة كما هو الشأن بالنسبة لكل شباب المغرب على رأسهم شباب 20 فبراير، لكي لا توصلنا هذه اللحظة في الحلم بمغرب أفضل.

واعتبر الصبار أن إحدى توصيات الإنصاف والمصالحة تؤكد على الحكامة الأمنية وخضوع الأجهزة الأمنية للرقابة البرلمانية والوصاية السياسية للحكومة، مضيفا أن اعتماد هذه التوصية سيؤدي إلى القضاء على كل الظواهر.

خالد مجدوب



## المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الاتجار بالبشر يعد انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان

تنقيلمهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

واعتبر المجلس أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة 81 بتاريخ 4 ديسمبر 2000، أكدت أن العنف الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الاقتصادي، والاستغلال الجنسي عن طريق البغاء وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي وأشكال الرق المعاصرة تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

يرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الاتجار بالبشر يعد انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، على اعتبار أنه يخرق حق الإنسان الشامل في الحياة والحرية والتحرر من العبودية بجميع أشكالها، فضلا عن كونه يستهدف على الخصوص الأطفال، مما يؤدي إلى التقليل من حاجة الطفل الأساسية لينمو في بيئة آمنة، وحقه في التحرر من الإيذاء والاستغلال الجنسي، إضافة إلى أن الاتجار بالبشر يصيب في غالب الأحيان النساء، مما يعد ضربا من ضروب الإهانة والخط من الكرامة الإنسانية والاعتداء السافر على حرمة الإنسان المنصوص على تحريمها ومكافحتها في كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

عرف البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 1951، الاتجار بالأشخاص بكونه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو

أنظر الملف الكامل حول الاتجار في البشر بجريدة التجديد لهذا اليوم

# الموظفون المجازون المؤقتون بالجماعات المحلية يطالبون بتسوية أوضاعهم

التنسيقية: سواصل النضال من أجل تحقيق مطالبنا



(خاص)

و الموظفين المؤقتين وغير المدمجين بالجماعات المحلية على استعداد لرفع برنامجهم النضالي من أجل تحقيق مطالبهم.

إيمان رضى

المجازون المؤقتون يحتجون

القطاعات. ودعت التنسيقية ذاتها، كافة الإطارات النقابية والحزبية والحقوقية والإعلامية، إلى ساندتنا ومؤازرتنا في الدفاع عن مطالبها ورفع الحيف، مؤكدة أن الموظفين

الموظفين كخطوة أولى لحل هذا الملف، وبإخراج مرسوم استثنائي يجعل بتسوية وضعية الموظفين المجازين المؤقتين وغير المدمجين في السلم العاشر على غرار باقي

وأضاف في اتصال هاتفي أجرته معه 'الصباح' أن التنسيقية الوطنية للموظفين المجازين المؤقتين بالجماعات المحلية، التي أسست في 29 مارس الماضي، جاءت للمطالبة بالتسوية الفورية للموظفين ورفع الحيف والإقصاء الذي يمارس عليهم.

وأوضح أن التنسيقية مستمرة في برنامجها النضالي إلى أن يستجاب لمطالبها، معتبرا أن الوقفة الاحتجاجية التي نظمها التنسيقية أمام مقر المديرية العامة للجماعات المحلية، عرفت مشاركة مكثفة، باعتبار أن مختلف الفروع المحلية والإقليمية والجهوية للتنسيقية الوطنية شاركت في الوقفة.

إلى ذلك، طالبت التنسيقية الوطنية للموظفين المجازين المؤقتين بالجماعات المحلية، بفتح حوار جاد ومسؤول مع أعضاء السكرتارية الوطنية بفضي إلى حل هذا الملف العالق، وبالتسوية الفورية والشاملة والنهائية للموظفين المجازين المؤقتين بالجماعات المحلية، وإدماجهم المباشر بالسلم العاشر دون قيد أو شرط.

كما طالبوا الوزارة الوصية بإحصاء شامل لهذه الفئة من

طالبت التنسيقية الوطنية للموظفين المجازين المؤقتين وغير المدمجين بالجماعات المحلية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالتدخل من أجل رفع ما أسماه 'الظلم والإقصاء الذي يطولهم' وقالت التنسيقية ذاتها، في

رسالة تتوفر 'الصباح' على نسخة منها، إنها تتأسف على الطريقة الانتقالية التي تتعامل بها الحكومة في تدبير ملف الموظفين المجازين على الصعيد الوطني، معتبرة أنه في الوقت الذي عملت فيه على تسوية ملف المجازين بقطاع التعليم، ما تزال تمارس الإقصاء والتضليل في التعاطي مع ملف الموظفين بقطاع الجماعات المحلية، حسب تعبيرها.

إلى ذلك، قال برجي عبد الرحيم، مقرر التنسيقية، إن الموظفين المجازين المؤقتين بالجماعات المحلية، يتخبطون في عدد من المشاكل رغم طرح النقابات الوطنية منذ سنوات وفي العديد من المناسبات ملفهم، معتبرا أنهم بذلوا الكثير من الجهد في إطار الدفاع عن المطالب العادلة والمشروعة لهذه الفئة من الموظفين الجماعيين، إلا أنها ظلت غير كفيلة بتسوية أوضاعهم.



## شخصيات الأسبوع

■ يوجد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في موقف حرج بخصوص تدبير ملف الإفراج عن المعتقلين السياسيين. فبعد أن احتسب قرار إحالة ملف السلفيين بالسجون المغربية لمجلسه، والإفراج عن المعتقلين الستة، بالإضافة إلى 190 سجيناً، وضع المجلس في وضعية صعبة بعد حادث "أركانة" الإرهابي.



ادريس اليزمي

مصادر أشارت إلى أن المجلس سبق أن تدخل في فك الإضرابات الأخيرة التي شهدتها سجون المملكة قبل أكثر من شهر وواعد بالإفراج خلال شهر ماي عن دفعة من المعتقلين تضم مشايخ للسلفية كحسن الكتاني، وأبو حفص، والحدوشي.. إلا أنه بعد الاعتداء الإرهابي الذي استهدف مقهى "أركانة" في مدينة مراكش، وأسفر عن مقتل 16 شخصاً وجرح 25 آخرين، سيتم تأجيل هذه الوعود.